ورقة رؤية
محو اقتصاد القدس الشرقية بعد احتلال عام 1967: الواقع والمآلات

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية - عضو مجلس مركز دراسات القدس
في جامعة القدس - مدرس في برنامج ماجستير دراسات القدس

الملخص

تحاجج هذه الورقة في أن اقتصاد القدس الشرقية يتعرض لعملية محو واستئصال (Elimination) وإحلال اقتصاد آخر محله، وذلك كجزء من عملية محو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه بوسيلتي «**الإبادة والتهجير**»، وتهدف الورقة إلى تحليل وكشف المراحل التي تمت وتتم فيها عملية محو اقتصاد القدس، والآفاق المتوقعة لهذه العملية في ظل مشروع الحسم المطروح، وما تواجهه هذه العملية من ديناميات اقتصادية؛ فلسطينية وعربية ودولية مواتية ومناقضة، لتعرض في النهاية رؤية مقترحة لمواجهة محو اقتصاد القدس وتثبيت بقائه كاقتصاد مستقل نسبيًّا عن الاحتلال.

مقدمة

بأي معنى يمكن الحديث عن اقتصاد القدس؟ فالحديث عن الاقتصاد عادة ما يتم في إطار بلد معين أو دولة معينة، كأن نقول اقتصاد فلسطين. وفي نطاق ذلك تصبح اقتصادات

القدس ونابلس وجنين وغيرها من المحافظات اقتصادات محلية ضمن الاقتصاد الفلسطيني الكلي.

ولكن للأمر جانب آخر يتعلق باقتصاد بلد لا يزال، كما تشير الدراسات (مثلًا: غانم، 2018، ص. 17 – 63)، خاضعًا لثلاثية الاستيطان الاستعماري، والاحتلال العسكري، والأبارتهايد، بوصفه استثناءً سياسيًّا وتهميشًا اجتماعيًّا واستغلالًا اقتصاديًّا، ومفتقرًا إلى الاستقلال والدولة التي ترعى الاقتصاد. تجعل هذه العوامل اقتصاد القدس وفلسطين اقتصادًا سياسيًّا لا يمكن امتلاك القدرة على تحليله بمعزل عن العوامل السياسية التي تتحكم به والقائمة في ظل الشرط الثلاثي المذكور. فما هي سمات اقتصاد القدس المحلية، وما هي خصائصه في ظل هذا الشرط، وفي غياب الدولة؟

في المقابل، يجد المرء في المواجهة أبعادًا أخرى متعددة للاقتصاد المحلي للقدس، تعكس خصوصية المدينة وأهميتها فلسطينيًّا وعربيًّا، وإسلاميًّا ومسيحيًّا، ودوليًّا وأمميًّا، ما يوفر فرصًا للمقاومة الاقتصادية للثلاثية المذكورة: يتعلق البعد الأول باقتصاد القدس في إطار محليته والطاقات التي يحملها في هذا النطاق. ويتعلق البعد الثاني ضمن ارتباطه بالاقتصاد الفلسطيني. أما البعد الثالث، فيتعلق بعلاقاته مع لاجئي القدس ونازحيها وجالياتها خاصة، ولاجئي فلسطين في العالم عامة ونازحيها وجالياتها. وأما البعد الرابع، فيتعلق بعلاقته مع اقتصاد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وتتسع الأبعاد الخامس والسادس والسابع لتتعلق بروابطه الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي، والعالم.

في ظل عملية المحو المتصاعد لاقتصاد القدس وإحلال الاقتصاد الإسرائيلي في المدينة مكانه، لا تلعب الأبعاد المذكورة لهذا الاقتصاد أدوارًا متساوية، كما وتسعى عملية المحو الجارية، منذ عام 1967 والمستمرة حتى اليوم، إلى إلغاء ارتباط اقتصاد القدس بهذه الأبعاد. فإلى أين وصلت هذه العملية حتى مطلع عام 2025؟ ما هي مآلاتها؟ وما هي أدوار الأبعاد الأخرى المذكورة تجاهها، سلبًا و/ أو إيجابًا؟ وما هي البدائل المتوفرة لتنمية اقتصاد القدس

كسبيل لمنع محوه؟ على هذه الأسئلة تتركز هذه الورقة، وهي تركز على الاتجاهات العامة والآفاق المقترحة، وللتفاصيل يمكن للقارئ العودة إلى المعلومات الرقمية عن اقتصاد القدس من مصادرها (مثلًا: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، وThe Center for Policy Research 2024، ودراسات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية – ماس عبر عقود).

تبدأ الورقة بالمفاهيم النظرية التي تطورت عبر المراحل الزمنية بعد عام 1967 لتشخيص اقتصاد القدس بما هو اقتصاد سياسي، وتنتقل بعد ذلك إلى عرض المراحل التي مرت بها عملية محو اقتصاد القدس الشرقية منذ عام 1967 وحتى الآن، ليتبع ذلك استخلاص آفاق نجاح عملية المحو المذكورة أو فشلها في ضوء تفاعل عملية المحو الجارية مع العوامل المحلية والعربية والدولية، سواء المواتية أو المجافية منها، وعرض رؤية مقترحة لمواجهة عملية المحو.

اقتصاد القدس: المفاهيم النظرية للتحليل

استخدمت مفاهيم مختلفة في تحليل اقتصاد فلسطين بشكل عام، والقدس على وجه الخصوص، كاقتصاد سياسي بعد عام 1967. وفي حين لا تهدف هذه الورقة إلى القيام باستعراض موسع لتطور الفكر الاقتصادي الفلسطيني بعد عام 1967، فإنها تكتفي بعرض بعض المفاهيم التي تم تطويرها في فترات مختلفة وذات صلة بموضوعها، وذلك لتبيان مدى قدرة كل مفهوم على إيضاح وتفسير ما يجري من عمليات في اقتصاد القدس الشرقية بشكل محدد.

وتشمل المفاهيم قيد النظر تلك التي استعملت في تحليل اقتصاد فلسطين – منه القدس – في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كالاستغلال الكولونيالي والنيوكولونيالي، والتبعية والإلحاق، والاستحواذ والاستلاب في إطار كولونيالية داخلية. وتلك التي تطورت واستخدمت بدءًا من تسعينيات القرن الماضي، مثل مفهوم الاستطباق الاقتصادي في

إطـــارٍ إثني، ومفهوم محو الاقتصاد المقدسي واســـتئصاله، بعد تفكيكه وعزله عن الاقتصاد الفلســـطيني في إطار مفاهيم الاستعمار الاســـتيطاني وممارساته، وضم القدس إلى إسرائيل. وستجري في العرض اللاحق مناقشة تطور المفاهيم وفقًا لتسلسلها المنطقي أكثر ما هو وفقًا لتسلسلها الزمني.

وفي المواجهة الفلســـطينية والعربية لتطبيقات هذه المفاهيم على اقتصاد القدس من قبل الاحتلال، طرحت مقاربات الإغاثة الطارئـــة، والصمود (الملتقى الفكري العربي، 1984؛ الدقاق، 1989)، وتثبيت الوجود (سالم، صيف 2020)، والخطط القطاعية (وحدة القدس في الرئاســـة وجامعة القدس، 2018)، والعنقودية (خطتا دولة فلســـطين، ووزارة شؤون القدس، 2021)، والمكانية (دولة فلســـطين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2020)، والتنمية بالحماية الشعبية (ســـمارة، 1990)، والتنمية التحررية المرتكزة على الناس (Nakhleh, 2011)، والتنميـــة المبنية على المجتمع المحلي (ســـالم، صيف 2020)، ومفاهيم وممارســـات الاقتصاد الاجتماعي. في البداية، كان هنالـــك الأطروحات المبكرة للمفكرَيْن الاقتصاديَّيْن سمير عبد الله وعادل سمارة:

فقد جاء سمير عبد الله بالفكرة القائلة إن نظام السيطرة الصهيوني في فلسطين المحتلة عام 1967 هو اقتصاديًّا نمط متفرد من الاســـتغلالين الكولونيالي والنيوكولونيالي، حيث يتمثل الاستغلال الكولونيالي في السيطرة العسكرية بقوة جيش الاحتلال على المصادر الطبيعية من أرض ومياه وثروات طبيعية، وبناء مؤسساته الاقتصادية عليها وتحويل الشعب الأصلي إلى قوى عاملة رخيصة في هذه المؤسسات وإلى سوق للمنتجات الصهيونية، ويكون هذا الأول ممزوجًا مع الاستغلال النيوكولونيالي القائم على السيطرة الاقتصادية بقوة المال والاستثمار، من خلال الشركات الاحتكارية الصهيونية، ســـواء في التصنيـــع المعتمد على التكنولوجيا داخل المســـتعمرات، أو في شراء وبيع الأراضي في الضفة الغربية، وكذلك في إنشاء مشاريع مشتركة مع مستثمرين فلسطينيين، وفتح الباب أمام المعونات الأجنبية بما يقلص العبء عن الاحتلال في مجال تقديم الخدمات للشعب الخاضع لسيطرته (عبدالله ، حزيران 1987).

هذا المزيج هو مزيج متفرد، حسب عبد الله؛ وذلك لأنه يتضمن السيطرة على موارد الشعب الأصلي ونقلها إلى «ملكية الشعب اليهودي»، وذلك بخلاف نمط الاستغلال الكولونيالي التقليدي الذي يقوم على السيطرة على الموارد من قبل الاستعمار وتحويل فائض القيمة الناتج عن الاستثمار المؤقت فيها إلى المتروبول، وذلك إلى حين زوال الاستعمار. وكذلك بخلاف النمط النيوكولونيالي التقليدي الذي يقوم على السيطرة الاقتصادية على موارد البلاد التي كانت خاضعة سابقًا للاستعمار، بدلًا من استمرار احتلالها عسكريًّا، وهو مفهوم ابتكره القائد الغاني كوامي نكروما وتعبر عنه المقولة الشهيرة حول خروج الاستعمار (العسكري) من الباب، ليعود (بشكل اقتصادي) من الشباك (Nkrumah, 1965).

كان يمكن لسمير عبد الله أن يسمي هذا النمط المتفرد نمط الاستيطان الاستعماري الذي يبغي السيطرة على البلاد والحلول محل شعبها الأصلي، ولكن هذا المفهوم لم يكن رائجًا بعد في فلسطين في تلك العقود، وذلك رغم كتابة فايز صايغ منذ الستينيات من القرن الماضي عن الاستعمار الصهيوني في فلسطين (صايغ، 1965)، وكتابات (جبور 1970، وفرسون 1975)، وغيرها التي نشرت من مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ومجلة شؤون فلسطينية الصادرة عنه.

ويعدّ عادل سمارة من المنتمين إلى إحدى تفرعات مفهوم التبعية، الذي تحول إلى مدرسة اقتصادية تحمل ذات الاسم وكان من روادها أندريه غوندر فرانك وفرناندو أنريك كاردوسو، وكلاهما من أمريكا اللاتينية، والأخير شغل موقع رئيس البرازيل. كما كان من رواد هذه المدرسة **سمير أمين** من مصر؛ صاحب نظرية معروفة حول تبعية دول المحيط لدول المركز. تفيد مدرسة التبعية بأن هناك نظامًا عالميًّا واحدًا تضطر فيه الدول المستقلة سياسيًّا من أطراف العالم أن تتبع دول المركز اقتصاديًّا، ضمن افتراض بعضها أن هذه التبعية ستعزز قدراتها وامتلاكها اللاحق لمنتجات الصناعة والتكنولوجيا (صايغ، 1989، ص274). وهو ما لا يحصل؛ إذ تنمو في هذه الدول طبقة الكومبرادور المنتفعة من فوائد التجارة الخارجية، مما يجعلها تكبح أي مسيرة لتعزيز الإنتاج المحلي بما يحد من الاستيراد. بهذا المعنى لا تنطبق

نظرية التبعية على علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فهنا يوجد دولة تحت الاحتلال لا دولة مستقلة سياسيًّا، ولذلك هناك حاجة إلى إطار تحليلي آخر بشأن العلاقة بين الاقتصاديين. إذ تتحدث كتابات عادل سمارة عن اقتصاد العالم العربي والعالم عن الكيفيات التي تتبع فيها دول المحيط أو يتم من خلالها إتباعها إلى دول المركز. وفيما يتعلق باقتصاد فلسطين المحتلة عام 1967، فقد اعتبر سمارة، منذ سبعينيات القرن الماضي، بأن تخلف اقتصاد المناطق المحتلة يعمق إلحاقها بالاقتصاد الإسرائيلي (سمارة، 1975).

لقد أخذ سمارة وجود عنصر الاحتلال العسكري بعين الاعتبار في تحليله، ولكن تحليله قد انطوى في المقابل على نظرة اقتصادوية، أي نظرة تحصر عوامل التحليل بالاقتصاد وحسب، وذلك عندما اعتبر أن تخلف الاقتصاد الفلسطيني يعمق إلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي وأن توسع الاقتصاد الإسرائيلي يعمق في المقابل التخلف، ومشكلة الاقتصادوية في التحليل تتمثل في أنها لا تأخذ بعين الاعتبار، وبشكل كافٍ العوامل الأخرى غير الاقتصادية، كالعوامل السياسية الخاصة بالاستعمار الاستيطاني، التي خططت وهدفت، منذ البداية، إلى السيطرة على موارد الشعب الأصلي والاستيلاء على أراضيه وإنشاء المستعمرات والاقتلاع والإحلال بغض النظر عما إذا كان اقتصاد الشعب الأصلي متخلفًا من عدمه.

ويسجل لسمارة أنه تحدث عن الإلحاق، وهو مفهوم أقرب إلى الإتباع القسري منه إلى التبعية الاختيارية نسبيًّا. ولكن، من جهة أخرى فإن العلاقة بالاقتصاد الإسرائيلي لا تقوم فقط على الإلحاق، وإنما تتعدى ذلك إلى محو اقتصاد وإحلال اقتصاد آخر مكانه في بلد غير مستقل خاضع لشرط الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد والاحتلال العسكري الذي يمزق وحدة الاقتصاد الفلسطيني والمقدسي ويجزئ وحداته ويتبعها قسريًّا ومؤقتًا باقتصاده إلى حين محوها، فيما يقوم في الوقت ذاته بإحلال الاقتصاد الإسرائيلي مكان الاقتصاد الفلسطيني، بحيث يصبح المتنفس الوحيد في النهاية للفلسطينيين لتحقيق الدخل والاستثمار هو فقط عبر الانخراط في هامش الاقتصاد الإسرائيلي (سالم، شتاء 2024).

في فترتي سمارة وعبد الله، ركزت الدراسات الاقتصادية على اقتصاد المناطق المحتلة عام 1967، بما يشمل القدس، ولم تكن هناك دراسات خاصة عن القدس بالذات. جاء مفهوم الاستطباق (Gentrification) في فترة لاحقة كمحاولة للذهاب إلى أبحاث أكثر ملموسية وتشمل البعد المناطقي كمناطق 1948 والقدس الشرقية. ويعني مفهوم الاستطباق إطباق الأثرياء وتغلغلهم في أحياء الفقراء، ثم سعيهم للتوسع فيها عبر تملك أراضي الفقراء ومساكنهم بطرق قانونية من أجل هدمها، وبناء منشآت ومرافق حديثة مكانها. وفي السياق الفلسطيني طبق مفهوم الاستطباق الإثني كما سمّاه نبيه بشير (بشير، خريف 2021). والمقصود هنا هو استئثار إثنية معينة بالموارد وحرمان إثنية أخرى منها، وذلك كما فعلت دولة إسرائيل والجمعيات اليهودية ومنها منظمات استيطانية تجاه الفلسطينيين في المدن المختلطة داخل إسرائيل، مثل: عكا، ويافا، وحيفا، واللد والرملة، حيث يتم الاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم بوسائل قانونية مخترعة.

يدور الحديث هنا عن استطباق يجري في إطاره تهويد الأرض والموارد الخاصة بالعرب الفلسطينيين دون طردهم وترحيلهم إلى خارج بلادهم. وفي هذا الإطار يثار السؤال عما إذا كان مشروع سيليكون وادي الجوز، الذي سبق أن نشرت عنه المقدسية (ذوقان، خريف 2023، ص: 153) يمثل استطباقًا إثنيًّا، حيث إن فلسطينيي القدس ليسوا مجرد إثنية (وإن كانت بعض المنظمات اليسارية الصهيونية العاملة في المدينة، مثل: عير عميم تعتبرهم كذلك)، بل جزء من الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن ما يمكن أن ينطبق هنا أكثر هو الاستطباق الاستعماري الاستيطاني إذا جاز التعبير، حيث تحلّ الجموع الصهيونية المتباينة والمتعددة الجنسيات والوافدة من الخارج محل الشعب الفلسطيني صاحب التاريخ المشترك واللغة الواحدة، والمالك للأرض التي منحته هويته على مدى عقود طويلة، بحيث تجعل الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي بمثابة الوسيلة الوحيدة للنجاح الاقتصادي في ضوء محو اقتصاد الشعب الفلسطيني. وينطبق الحال ذاته في الواقع على فلسطينيي الداخل كونهم جزءًا من الشعب الفلسطيني وليسوا مجرد إثنية.

تواجه أطروحة الاستطباق الإثني في فلسطين المحتلة عام 1948 والقدس الشرقية بأخرى سبقتها زمنيًّا، وقام بطرحها إيليا زريق، وهي أطروحة الكولونيالية الداخلية (Internal Colonization). وفق هذه الأطروحة حلّل زريق حالة فلسطينيي مناطق 1948 بعلاقتهم مع إسرائيل التي تقوم بالاستحواذ (appropriation) أو السيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم ومواردهم، باستعمال أساليب تعتمد غالبًا على القوة السافرة والقوانين المفبركة (Zureik, 1979). ويترتب عن الاستحواذ عمليات ترحيل داخلي (internal displacement) فردية وجماعية، وعمليات إحلال (Replacement).

بالاتّساق مع زريق، طرح يوسف صايغ مفهوم الاستلاب، الذي يراه بأنه ليس مقصورًا على الاستحواذ الاقتصادي على الأرض والمياه وفرص العمل (صايغ، 1989، ص: 275، هامش 19)، وإنما يتعدى ذلك إلى تجريد الفلسطينيين «من قدر كبير من حقوقهم الوطنية والجماعية والفردية، من سياسية واجتماعية وثقافية. فوق ذلك امتد الاستلاب إلى ما هو بعد الحقوق والحريات الحالية أي إلى المستقبل كذلك» (صايغ، 1989، ص: 275).

تتعدى المقاربة الاستيطانية الاستعمارية مقاربة الكولونيالية الداخلية، التي تتضمن الاستحواذ والاستلاب وما يترتب عنهما من ترحيل داخلي، أما **الأولى** فهي تحتوي **الثانية**، ولكنها تضيف عليها عناصر المحو والاستئصال (Elimination) من خلال الإبادة و/ أو الترحيل إلى خارج البلاد، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات تسميات الترانسفير والتطهير العرقي والتطهير المكاني. ويسبق هذه العمليات ضم الأرض إلى الكيان، مما يجعل وجود سكانها الأصليين عليها يتحول إلى حالة غير شرعية تقتضي الاقتلاع.

اقتصاديًّا، يعني ذلك إبادة اقتصاد ومحوه وإحلال اقتصاد آخر محله، ويتم ذلك عبر تدمير المؤسسات الاقتصادية للشعب الأصلي والترحيل المباشر للقائمين عليها وبوسائل أخرى، وجعل الفرصة الوحيدة المتاحة لتحقيق دخل اقتصادي للباقين متيسرة فقط عبر الاندماج في هامش اقتصاد المستعمر الاستيطاني عمالة وتوظيفًا واستثمارًا، مضافًا لذلك تفكيك

الوحدات الاقتصادية للشعب الأصلي وإلحاقها قسريًّا فرادى وكوحدات منفصلة باقتصاد المستعمر الاستيطاني، وعزل الوحدات الاقتصادية للشعب الأصلي عن بعضها بعضًا، وكذلك عزل اقتصاد القدس عن الاقتصاد الفلسطيني وفك عراه معه في كل القطاعات. وفقًا لهذه المقاربة، التي نشأت تتويجًا لكل المفاهيم السابقة ومتجاوزة لها، يتم هنا تحليل مراحل عملية محو اقتصاد القدس الشرقية، الجارية منذ عام 1967 وحتى اليوم.

مسار محو اقتصاد القدس الشرقية: 1967 - 2025

شرع الاحتلال بعملية محو اقتصاد القدس الشرقية منذ بدايته في أوائل حزيران من عام 1967، وتجلت هذه العملية في بدايتها من خلال الاستحواذ الاستعماري الاستيطاني على الأرض والموارد، حيث تم في هذا الإطار توسيع القدس التي تم إنفاذ القانون الإداري والقضائي الإسرائيلي عليها اثني عشر ضعفًا على حساب أراضي الضفة الغربية، وذلك عقب الحرب مباشرة، وبدأت على الفور عمليات مصادرة الأراضي، وإنشاء المستعمرات، وفرض الاقتصاد الإسرائيلي كاقتصاد وحيد في المدينة، مع ما ترتب على ذلك من قطع الروابط بين اقتصاد القدس واقتصادي الضفة وغزة، وإقرار تشغيل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وبدء العمل بذلك؛ لكي لا تعمل على تطوير اقتصاد فلسطين الخاص، وتسويق البضائع الإسرائيلية في سوق القدس الشرقية ومنع المنتجات الفلسطينية من الضفة وغزة من الدخول إليها، وإعادة تنظيم السياحة من خلال شركات سياحية إسرائيلية ومنع بناء فنادق فلسطينية جديدة، وهو الأمر المستمر حتى اليوم.

رافقت عملية محو اقتصاد القدس منذ ذلك الحين مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد منظم من قبل الدولة حتى عام 1977، ثم انتقاله إلى الاقتصاد النيوليبرالي بعد انقلاب 1977، ما أدى إلى نشوء «إسرائيل الجديدة» حسب شافير وبيليد (Shafir & Peled, 2000). واستمرارًا لليبرالية الاقتصادية التي عرفها الغرب أكثر مما عرفتها إسرائيل في مرحلة الاقتصاد المنظم، والتي تقوم على الاقتصاد الخاص الحر وقوانين السوق والمنافسة،

فـإن النيوليبرالية هي تطور عن هذه الأولى يقوم عـلى احتكار الشركات الكبرى للاقتصاد وحصر التنافس فيما بينها، ومع ذلك ينشأ تطلعها للتوسع في استثماراتها إلى خارج بلادها.

في حالـة إسرائيل، تم الانتقـال من الاقتصاد المنظم الموجه مـن الدولة إلى الخصخصة منذ تولي الليكود للحكم لأول مـرة عام 1977، وفي إطار هذا التحول انتقلت إسرائيل إلى المرحلة النيوليبرالية مباشرة، ولكن حتى في هذه المرحلة لم تقم المشاريع النيوليبرالية بمعزل عن اسـتمرار الضمانات الاجتماعية والصحية المقدمة من الدولة لمسـتوطنيها رغم ارتفاع أسعارها، كما أنه هنا لم يقلص من سيادة الدولة لصالح الشركات، لاسيما وأن الدولة تحمل طابعًا أيديولوجيًّا اسـتيطانيًّا استعماريًّا. وقد اكتسـت المرحلة الثانية طابعًا مختلفًا بين عاميّ 1977 و2009، حين بدأ الاقتران بين الاسـتعمار الاستيطاني وبين النيوليبرالية يتخذ شكل دعم الدولة لمشاريع الرأسمالية الاستيطانية كما سمّاها ألغازي (ألغازي، 2012، ص: 619)، ومع نمو مشـاريع الرأسمالية الاسـتيطانية المدعومة من الدولة، كان للصهيونية ودولتها – إسرائيل – أن تنتقل إلى الحسم لمصير فلسطين المحتلة عام 1967 باتجاه الضم، بدءًا من طرح فكرة «الانتصار التام على الفلسـطينيين» منذ عـام 2014 (Pipes, 2017)، وما تلاها من طرح خطة الحسم من قبل بتسلئيل سموتريتش عام 2017، التي تخيّر الفلسطينيين بين ثلاثة خيـارات: القبول التام بالعيش في ظل دولة يهودية بـولاء ودون اعتراض، أو الرحيل، أو القتال ضد إسرائيل وبالتالي القتل (Smotrich, 2017).

تأثر اقتصاد القدس الشرقية بمراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي هذه. ففي **المرحلة الأولى** ركزت السياسـات الاقتصادية الإسرائيلية عامة على تشـغيل الأيدي العاملة الفلسطينية والمقدسـية في القطاعات الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي كعاملين بالأجرة في قطاعات البناء والنظافة، مع إبقائهـم منفصلين إثنيًّا عن اليهود، وفق صيغـة المزرعة الإثنية التي طرحها شافير (شـافير، 2003)، مما مثل حالة أبارتهايد مدعومة من الاحتلال العسكري، وإغراق سـوق القدس الشرقية بالمنتجات الإسرائيلية، واسـتمر ذلك في بدايـات **المرحلة الثانية**، وذلك حتى بدأ المرء يشـهد التوجه للتشغيل الأكثف للطبقة الوسطى المقدسية في الاقتصاد

الإسرائيلي، إضافة للطبقة العاملة، وذلك كأطباء وممرضين وصيادلة وعاملين في قطاع التكنولوجيا العليا، وهكذا، مما مثل تعميقًا لحالة الأبارتهايد. اقترن ذلك بنمو شركات الإنتاج الكبرى، واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات العالمية في الاقتصاد الإسرائيلي، مما وسع الحاجة لتشغيل الطبقة الوسطى الفلسطينية من أجل زيادة الإنتاج استجابة للطلب عليه في الأسواق العالمية، ولاحقًا في الأسواق العربية، لاسيما بعد توقيع اتفاقيات أبراهام عام 2020. وتضمن ذلك أفكارًا لخلق مناطق صناعية جديدة في القدس الشرقية مثل مشروع سيليكون وادي الجوز، وإنشاء حاضنات تكنولوجية في القدس الشرقية ومشاريع أخرى متعاقدة من الباطن مع الشركات الإسرائيلية الكبرى، ونشوء أطروحات لتشغيل فلسطينيي القدس الشرقية كجسور لبناء العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي كونهم يتحدثون اللغتين العربية والعبرية (Nahum, 2020 – 2021).

إضافةً لتشغيل الطبقة العاملة في سوق العمل الإسرائيلية، خلال **المرحلة الأولى**، فقد شهدت تلك المرحلة ربط اقتصاد القدس بالاقتصاد الإسرائيلي، واستحوذت البضائع الإسرائيلية على سوقها، كما وفتحت الأبواب مشرعة أمام المقدسيين للتسوق من السوق الإسرائيلية، وللاستثمار من قبل أصحاب الأعمال الفلسطينيين في المناطق الصناعية الإسرائيلية التي أقيمت في القدس الشرقية كعطروت وميشور أدوميم. أما **المرحلة الثانية** فقد استمرّت فيها غالبية العناصر السابقة، واتسع نطاق العمل في المستعمرات الإسرائيلية القائمة في القدس الشرقية، كما اتسعت مشاريع الفواعل الصهيونية الاستيطانية الاستعمارية غير الدولاتية (Non – State Actors) الاستثمارية، كمشاريع كل من: منظمات ألعاد وعطيرت كوهانيم في سلوان والبلدة القديمة. هذا إضافة لانتشار فروع محلات البيع الإسرائيلية الكبرى في المستعمرات المقامة في القدس وتشغيل العاملين الفلسطينيين فيها، وتوسيع المناطق الصناعية في عطروت وميشور أدوميم، وفتح المجال للمستثمرين الفلسطينيين إضافةً للعمال في العمل فيها، وذلك للحيلولة دون نشوء اقتصاد فلسطيني مستقل وجعل النجاح الاقتصادي مشروطًا بالعمل فقط من داخل الاقتصاد الإسرائيلي.

ومنذ طرح خطة سموتريتش للحسم عام 2017، تضمنت الخطط الإسرائيلية منع فلسطينيي الضفة من العمل في إسرائيل والقدس الشرقية منذ عام 2022، وإحلال عمال أجانب مكانهم. وبالنسبة للعاملين من القدس الشرقية، فقد بات عليهم أن يظهروا الولاء تجاه يهودية القدس المدعاة والخضوع الكامل للإجراءات الإسرائيلية، وطلب منهم الخضوع لدورات تدريب للتأهيل للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك كما جاء في الخطة الحكومية الإسرائيلية للقدس للأعوام 2024 – 2028. تضمنت تلك الخطة أيضًا وقف الدعم الحكومي لتمويل السنة التحضيرية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات والكليات الإسرائيلية، وتحويل أموال ذاك الدعم لدورات التأهيل للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي (الهندي، صيف 2024).

جاء منظور الحسم المذكور تاليًا لمنظورات سابقة مهدت له، ففي البداية ومنذ عام 1967 انتهجت دولة إسرائيل سياسات إدماج الفلسطينيين كأفراد في الاقتصاد الإسرائيلي، ودون الاعتراف بأية حقوق قومية أو جمعية لهم، بما في ذلك إنكار الحق في إنشاء كيان اقتصادي فلسطيني مستقل في المدينة ومرتبط مع الاقتصاد الفلسطيني وحجر هذا الحق، وتم ربط حركة العمالة والتجارة والتسوق ونقل البضائع والسياحة بإسرائيل، مع فصلها شبه التام مع فلسطين.

حاولت منظمات غير حكومية إسرائيلية تلطيف منظور الدمج الفردي للفلسطينيين المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيلي، عبر طرح منظور آخر يقوم على الاعتراف بـ«المقدسيين الفلسطينيين» على أنهم مجموعة إثنية ينبغي لها أن تظل خاضعة للسيادة الإسرائيلية ضمن إطار مدينة موحدة بدلًا من الإقرار بحقها في الاستقلال الوطني. وفي هذا الإطار اتجهت هذه المنظمات لطرح مشاريع ممولة من المؤسسات الأجنبية هدفت لدمج الفلسطينيين المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال إنهاء المعاملة التمييزية الممارسة من الحكومة الإسرائيلية تجاههم كإثنية في الخدمات والتعليم والإسكان وغيرها من المجالات، وخلق برامج تعايش معهم . وقد سبق أن تطرق الباحث لبعض من هذه المشاريع في ورقة سابقة

(سالم، ربيع 2022). وتجدر الإشارة أيضًا إلى العمل الذي يقوم به معهد القدس لبحث السياسات، في مجال تطوير سياسات ذات صلة تسعى لفصل المقدسيين عن فلسطينيتهم وللتحول إلى تعريف هويتهم على أنهم مقدسيون فقط. وهي سياسات معبر عنها في مجمل إصدارات المعهد (ننظر الموقع الإلكتروني لمعهد القدس لبحث السياسات).

لقد قام منظور هذه المؤسسات على الفكرة الليبرالية بأن المشاريع المشتركة تؤدي إلى الدمج الاقتصادي، ووقف استعمال العنف، وتخلق سلامًا داخليًّا في المدينة. وتساوق معها في ذلك منظمات داعمة غربية توهمت من منظور نيوليبرالي بأن عمل الإسرائيليين والفلسطينيين معًا يفتح الآفاق أمام الحل السياسي من منطلق المصلحة المشتركة، ولكن إنكار المنظمات لحق الفلسطينيين المقدسيين الوطني بالاستقلال، وممارسات الاستعمار الاستيطاني والتهويد الجارية على قدم وساق قد جعلت مشاريع هذه المنظمات تمنى بالفشل الذريع. ومعها فشل الوهم الغربي بأن السلام يصنع بالتفاوض من قبل الطرفين، بناءً على المدخل الاقتصادي القائم على خلق المصالح المشتركة (مقولة السلام الاقتصادي الشهيرة).

تندمج مقاربتا الحكومة والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية في توجههما المشترك لاعتبار أن الاقتصاد الوحيد في القدس هو الاقتصاد الإسرائيلي، وأن المدخل الوحيد للمقدسيين الفلسطينيين للحصول على الدخل يكون عبر الاندماج في هذا الاقتصاد، سواءً كأفراد أو كمجموعة إثنية، فيما يتم في الوقت ذاته إنكار اقتصادهم المستقل وتهديمه ومحوه.

حتى بدايات عام 2025 تمثلت تطبيقات خطة الحسم اقتصاديًّا في القدس من خلال طرد عمال الضفة الغربية وغزة ومنعهم من العمل في اقتصادها، وقابل ذلك تدريب العاملين الفلسطينيين المقدسيين من الياقات البيضاء والزرقاء سواء بسواء من أجل العمل في المواقع الدنيا من قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، خاضعين لما يملى عليهم من قرارات تجعلهم يصبحون أدوات وحسب في بناء وتسيير الاقتصاد الإسرائيلي، كما وتمت الاستعاضة عن عمال الضفة وغزة بجلب عمال من دول أخرى للعمل في إسرائيل، فهل يؤدي المزيد من هذا

الاستجلاب إلى طرد العمال المقدسيين من الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة لاحقة؟

تشير المعطيات المتوفرة حتى لحظة كتابة هذه الورقة إلى عمليتين متعارضتين يواجههما العاملون الفلسطينيون المقدسيون في الاقتصاد الإسرائيلي. من جهة فإن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة للعمال الفلسطينيين المقدسيين لتسييره، ولذلك تتعطل في عيدي الفطر والأضحى مثلًا خطوط مواصلات إسرائيلية كاملة في القدس ويتراجع العمل في العديد من المحلات التجارية، وفي قطاعات النظافة وغيرها جراء غياب العمال الفلسطينيين المقدسيين. ولكن من الجهة الأخرى يتعرض العاملون الفلسطينيون المقدسيون في الاقتصاد الإسرائيلي لأفعال اضطهاد على خلفية سياسية وأيديولوجية، وفي هذا الإطار تتكرر مثلًا ظاهرة ضرب السائقين الفلسطينيين للحافلات الإسرائيلية من قبل اليهود المتطرفين، ويتعرض الأطباء والممرضون والممرضات الفلسطينيون إلى حملة تحريض مستمرة، وبعد طوفان الأقصى باتوا يمنعون من تقديم المساعدة الطبية لمرضى ومصابي غزة، ولكم بكى عاملون فلسطينيون في مجال الصحة من تدهور الحالة الصحية لغزيين يعانون أمام ناظريهم لمنعهم من تقديم الخدمة الصحية لهم، وهكذا. وفي المجال الأكاديمي تنتشر سياسة كمّ الأفواه تجاه المحاضرين الفلسطينيين ويعتقل بعضهم ويحقق معهم على أقوال وردت على ألسنتهم في قاعات المحاضرات، كما حصل مع البروفيسور نادرة كيفوركيان على سبيل المثال، وهكذا.

يلاحظ إذًا التناقض بين حاجة الدورة الاقتصادية للعمال الفلسطينيين المقدسيين، وبين النبذ لهم من خلال الدورة السياسية الأيديولوجية، كما بيّن أبو النمل منذ فترة مبكرة (أبو النمل، 1988). وإذ تشير تجربة الصهيونية التاريخية، فإن الدورة السياسية والأيديولوجية تتغلب في النهاية، ما يؤذن بمستقبل غير واعد بالنسبة للعاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي ولعموم الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بموضوعي الضم والطرد المطروحين على أجندة خطة الحسم كما سبق ذكره. هذا إلا إذا نجحت عوامل كابحة في منع الضم والطرد.

آفاق نجاح محو اقتصاد القدس وفشله في ضوء تحليل العوامل والأدوار: هل ينشأ اقتصاد فلسطيني مستقل في المدينة؟

لا تتحرك عملية محو الاقتصاد الفلسطيني في القدس من قبل الاحتلال الإسرائيلي وفعله الاستعماري الاستيطاني وحدها؛ فالقدس تتميز عبر التاريخ بتعددية الفاعلين فيها، مما يجعل احتكارها من قبل جهة واحدة أقرب إلى الاستحالة. وفيما يلي يتم النظر في فعل الاقتصاد المحلي المقدسي، وروابطه مع بقية الفلسطينيين في الوطن والشتات ومع العرب والمسلمين والعالم ضمن سؤال إذا ما كانت هذه الروابط قادرة على تنمية اقتصاد فلسطيني مقدسي نسبيًّا يصمد في مواجهة عملية المحو الجارية. وتعرف عملية بناء الاقتصاد الفلسطيني المستقل في المدينة هنا بمعنى الاستقلال النسبي عن اقتصاد الاحتلال، والذي يتم من خلال اعتماد إستراتيجيتين، تقوم الأولى منهما على تحقيق أفضل استثمار ممكن للموارد المحلية من أرض ومصادر طبيعية ومهارات وقدرات بشرية، فيما تقوم الثانية على استغلال الهوامش المتاحة ضمن قوانين الاحتلال ذاته وتوظيفها لتنمية اقتصاد القدس الشرقية في وجه عملية محوه.

أولًا: الاقتصاد المحلي المقدسي

يواجه عملية المحو استمرار عناصر تاريخيّة في المدينة، واستمرار وجود بقايا اقتصاد فلسطيني مقدسي يتركز بشكل خاص داخل البلدة القديمة وحواليها، يعززه استمرار وجود غالبية سكانية فلسطينية في البلدة القديمة، حيث لم يزد عدد السكان اليهود عن عشر سكانها منذ بداية الاحتلال وحتى الآن، هذا إضافة لمحافظة البلدة القديمة على طابعها الإسلامي المسيحي العريق الذي يمثل قبلة للمؤمنين من كل أنحاء العالم. ويتمحور اقتصاد القدس بشكل خاص حول تنظيم السياحة من خلال الوكالات السياحية والأدلاء السياحيين، وتوفير الفنادق والنزل وبيوت الضيافة والمطاعم وكل الخدمات للسياح والحجاج المسلمين والمسيحيين، وما يترافق مع ذلك من صناعات تقليدية كالسجاد والمواد المطرزة والخشبية والخزف والصدف.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت القدس الشرقية انتعاشًا نسبيًّا في قطاعات التشييد وبناء المساكن، وفي قطاعي المواصلات والحاضنات التكنولوجية. كما هنالك المبادرات الاقتصادية الجارية في مختلف المجتمعات المحلية المقدسية، ومبادرات القطاع الخاص الفلسطيني وصناديقه التنموية كمؤسسة التعاون وصندوق وقفية القدس ومؤسسة قدسنا، ومشاريع منظمات المجتمع المدني في القدس.

تواجه هذه المبادرات عمليات تآكل ناتجة عن فعل الاقتصاد الإسرائيلي في المدينة، فالقطاع السياحي بات مسيطرًا عليه من قبل الشركات الإسرائيلية، كما يتم توجيه السياح إلى الفنادق الإسرائيلية، وتتم مرافقتهم من قبل أدلاء سياحيين إسرائيليين أثناء التجوال في القدس الشرقية وبلدتها القديمة. كما أن شركات المواصلات الفلسطينية صارت تتبع لوزارة المواصلات الإسرائيلية، وتعج الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية في ظل منع البضائع الفلسطينية من الوصول، وصار السائر في شوارع القدس يشهد حوانيتَ تمثل فروعًا لشبكات إسرائيلية، كما وتنتشر البنوك الإسرائيلية في القدس الشرقية، وترتبط محلات الصرافة بفروع الشركات الأجنبية القائمة في إسرائيل من أجل إجراء التحويلات المالية الخارجية، كما وترتبط حاضنات التكنولوجيا التي تنشأ في المدينة بشركات دولية عبر فروع تلك الشركات في إسرائيل. ويعتمد قطاع التشييد والإسكان على شراء المواد الخام اللازمة للبناء في إسرائيل، وتحصل شركة كهرباء محافظة القدس على الطاقة الكهربائية من الشركة القطرية الإسرائيلية، كما أن قطاع الصناعة والحرف لم يعد موجودًا، لاسيما في ظل عدم قدرته على دفع نفس درجة الأجور العالية المتوفرة في الاقتصاد الإسرائيلي، وهكذا.

رغم ما سبق، لا زالت هناك جيوب لاقتصاد فلسطيني في القدس الشرقية، يتركز في بعض مبادرات الإسكان الجماعي كتجمع الزهراء وإسكان المعلمين في بيت حنينا، ومشاريع إسكان أخرى في رأس العامود وبيت صفافا وغيرها، وهناك بيع المنتوجات الزراعية والحيوانيّة الفلسطينية من ألبان وأجبان وغيرها من المنتجات التي يجلب قسم كبير

منها بوسائل التهريب إلى سوق القدس، رغم موانع الاحتلال، مما يشكل إحدى وسائل المقاومة.

هذا فيما يتعلق بالاعتماد على المقدرات والمصادر الذاتية، وفيما يتعلق بـ«استغلال الهوامش»، يسعى المقدسيون لتحصيل أكبر الفوائد لاقتصادهم من خلال الاتفاقيات ومساحات التفاوض والمقايضات المتاحة مع الجانب الإسرائيلي، فها هو صاحب فندق فلسطيني يسعى لتحصيل نسبة أعلى من الإقامات الفندقية للسائحين الذين تجلبهم الشركات السياحية الإسرائيلية من خلال تقديم أسعار أرخص، وها هو مستثمر فلسطيني يفتح مركزًا صحيًّا خاصًّا، ولكنه بارتباط في الوقت ذاته مع أحد صناديق المرضى الإسرائيلية، وآخر يفتح فرعًا للبريد، ورابعٌ يعيد ترميم فندقه ويطلقه باسم جديد من أجل اجتذاب الزبائن، وخامسٌ ينظم برنامجًا للسياحة البديلة، وسادسٌ ينشئ شركة مقاولات، وسابعٌ ينشئ شركة باصات موحدة، وثامنٌ يستأجر محلًا لتجارته أو صناعته في المناطق الصناعية عطروت وميشور أدوميم، وتاسعٌ يستأجر محلًا في القدس الغربية، وعاشرٌ ينشئ وكالة لتجارة الجملة، وهكذا، وفق قاعدة الخصخصة النيوليبرالية. هنا، يجب التمييز بين مبادرات لاستغلال الهوامش يتمخض عنها أن يصبح أصحابها جزءًا من مشروع أسرلة القدس، وتلك التي يسعى أصحابها من خلالها إلى البناء المتدرج لاقتصاد القدس من أسفل، وتعزيز الصمود وتثبيت الوجود وإيجاد مصادر دخل مستقلة نسبيًّا عن سطوة الاحتلال.

يدخل ضمن النوع الأول، فتح فروع للمؤسسات الصحية وشبكات التسويق الإسرائيلية، وفروع البريد، والمدارس التي تعمل وفق المنهاج الإسرائيلي، وإقامة مشاريع في المناطق الصناعية التي تقيمها إسرائيل في القدس الشرقية، وإنشاء وكالات تجارية لتسويق المنتوجات الإسرائيلية. فمشاريع كهذه تستثمر الهوامش من أجل الإثراء الفردي، فيما تنخرط في اقتصاد الاحتلال لتكريس هيمنته على المدينة ومحو اقتصادها المستقل.

أما النوع الثاني من استغلال الهوامش من أجل بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني في

القدس، فيدخل في عدادها مشاريع جماعية للإسكان، تستثمر الفجوات في قانون البلدية لتحقيقها، وإنشاء شركات مواصلات فلسطينية، وتنفيذ برامج سياحة بديلة لتعزيز الإقامة في فنادق القدس وزيارة مرافقها وأسواقها ومطاعمها، وهكذا. وفي هذا الإطار، هناك فرصة لتنمية كل مجتمع محلي مقدسي كالعيسوية وسلوان وغيرهما من خلال جهود معتمدة على الذات والموارد المحلية أولًا، مضافًا إليها استغلال الهوامش لتحصيل إنجازات لكل مجتمع محلي في تعزيز مشاريع الإسكان وتطوير الحرف والمهن والحاضنات التكنولوجية والمرافق السياحية. وفي دراسة لاحقة يمكن تفصيل ما يمكن عمله في كل مجتمع محلي على حدة وفقًا لظروفه وخصائصه.

ثانيًا: الروابط مع الاقتصاد الفلسطيني

تتم هذه الروابط على مستويين: **الأول** منهما يتعلق بالروابط بين قدس – 1 الواقعة ضمن حدود البلدية الإسرائيلية، وقدس – 2 الواقعة ضمن المناطق المصنفة «ب» و«ج» من الضفة الغربية والتي تجمعها محافظة القدس الفلسطينية مع قدس – 1. أما **الثاني** فيتعلق بالروابط الاقتصادية مع المدن الفلسطينية الأخرى.

في إطار محافظة القدس تتجسد الروابط الاقتصادية باستغلال الهوامش من خلال تهريب منتوجات قدس – 2 إلى قدس – 1 بوسائل متعددة. كما يتم فتح محلات تجارية من تجار قدس – 1 في قدس – 2، والتسوق من قبل مقدسيي قدس – 1 من العيزرية وأبوديس والضاحية والرام الواقعة كلها في قدس – 2، وتنظيم السياحة من وكلاء السياحة في قدس – 1 نحو مناطق مختلفة من قدس – 2. هذا وتجري نفس العمليات بين قدس – 1 ومدن الضفة الأخرى؛ إذ يجري تهريب منتوجات الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا ونابلس إلى القدس، كما ينشئ تجار القدس محلات تجارية في بيت لحم وأريحا ورام الله، وينظم وكلاء السياحة المقدسيون الرحلات السياحية إلى تلك المدن، ويتجه المقدسيون للتسوق فيها، وكذلك للسياحة الداخلية والرفاهية كما هي الحال بالنسبة لتوجههم إلى رام الله وأريحا

وبيت لحم، وقديمًا كانت رام الله هي المصيف، وأريحا هي المشتى لبعض العائلات المقدسية، ولا زال الأمر كذلك بدرجة معينة حتى اليوم.

تبدو العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين المقدسيين وأشقائهم في الضفة الغربية ذات اتجاه واحد، يتمثل في توجه المقدسيين نحو الضفة بما فيها قدس – 2 وتهريب بضائع الضفة من تجار قدس – 1 نحوها. وبدرجةٍ ما يمكن القول إن مقدسيي قدس – 1 يحصلون على النسبة الأكبر من مداخيلهم من العمل في إسرائيل، فيما يقومون بضخ قسم من هذه المداخيل في اقتصاد المدن الفلسطينية وقدس – 2، ويبدو أن هذا الجانب غير منظور ولا توجد إحصاءات حول آثاره على الدخل القومي الفلسطيني، فيما توجد إحصاءات حول تراجع مساهمة اقتصاد القدس في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 15٪ عام 1990، إلى 8٪ عام 2000، فـ7 ٪ عام 2010 (الأونكتاد، 2013، ص: 9، 11). ليتراجع أيضًا عن هذا المستوى الأخير بعد ذلك.

هذه الأرقام مضللة في الواقع؛ إذ لا تأخذ بعين الاعتبار مساهمات المقدسيين، الذين لديهم استثمارات ومحلات تجارية بالضفة في الناتج المحلي الإجمالي، كما تهمل الجانب الآخر المتعلق بمساهمة المقدسيين في الدخل القومي الفلسطيني. ويترتب عن إهمالها لهذين الجانبين استنتاج خاطئ، وكأن حالة انقطاع شبه تام قد حصلت بين اقتصاد القدس واقتصاد فلسطين، بينما يشير الواقع إلى أن فلسطينيي الضفة لم يعودوا قادرين لأسباب قسرية تتعلق بالحواجز والجدار من الوصول إلى القدس والمساهمة في ناتجها المحلي الإجمالي ودخلها، فيما لا زال فلسطينيو قدس – 1 يقدمون هذه المساهمة في اقتصاد الضفة، مما يعني أن الوشائج الاقتصادية لم تنقطع رغم عملية المحو الاقتصادية الجارية من قبل الاحتلال.

ثالثًا: الروابط مع لاجئي القدس ونازحيها والشتات الفلسطيني

لطالما حللت الأدبيات قضية اللاجئين باعتبارها مشكلة سعت الأبحاث لحلها بالعودة إلى الوطن السليب، وراحت بعض الأبحاث تتفحص أملاك اللاجئين التاريخية وقيمتها

وكيفيـــة التعويض عنهـــا (Hadawi, 1988 for instance)، وأخـــرى تتفحص الجوانب القانونية لحق العودة (بابادجي وآخرون، 1996 مثلًا)، وثالثة تناولت قضية اللاجئين عامة، والتطور التاريخي الذي طرأ عليهـــا (Zureik, 1996)، ورابعة حللت المواقف الإسرائيلية والعربية بشأنهم (سالم، 1997 مثلًا)، وخامسة اهتمت ببحث آليات تطبيق حق العودة (أبو ستة، 1996 مثلًا)، وسادسة اهتمت بملف التفاوض حول قضية اللاجئين (تماري، 1996 مثلًا)، وهكذا. كما انشـــغلت دائرة شـــؤون اللاجئين ووكالة الأونروا بالتعريف بقضيتهم وتحديث أعدادهم عامًا بعد عام وهكذا. وقـــد أدى هذا الجهد إلى تكوين قاعدة معلوماتية واسعة حول اللاجئين الفلسطينيين.

في المقابل، كان هناك ثمة نقص في الدراســـات الفلســـطينية حول اللاجئين بوصفهم رصيـــدًا لا من الناحية المالية فقط، بل أيضًا من ناحيـــة القدرات والكفاءات المتوفرة بين ظهرانيهم والتي يمكن توظيفها لخدمة بناء الاقتصاد الفلســـطيني ومنه اقتصاد القدس. بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 بدأت عملية ردم هذا النقص من خلال دراســـات حول رجال الأعمال الفلسطينيين في الشـــتات (حنفي 1997، و2001 مثلًا)، وكذلك من خلال برامج لتفعيل اســـتثمارات فلسطينيي الشتات وتوظيفهم لمهاراتهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني. شـــملت دراسات وبرامج ردم الفجوة المساهمات التي يمكن أن يقدمها اللاجئون الفلسطينيون وكذلك الجاليات الفلسطينية في العالم، أي كل الشتات الفلسطيني.

ومع ظهور هذه الدراســـات والبرامج بدأ يتضح أن مســـاهمة الشـــتات الفلسطيني في الاقتصاد الفلســـطيني بعد حرب عام 1967 قد مرت بمرحلتين قبل نشوء السلطة الوطنية الفلســـطينية وبعد ذلك. فقبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية تركزت تلك المساهمات بما في ذلـــك في القدس على التحويلات المالية، ومنها التحويلات من أفراد العائلة في الشـــتات إلى ذويهم في الوطن، كما ومنها التحويلات من مؤسسات لدعم وتنفيذ مشاريع في فلسطين والقدس وتعزز ذلك مع نشوء مؤسسة التعاون عام 1983 من قبل رجال أعمال فلسطينيين

وقيامها بدعم مشاريع في فلسطين، وإلى جانبها ساهمت جمعيات أقل قدرة من الناحية المالية مثل جمعية الأراضي المقدسة، وجمعية الإغاثة الإسلامية وغيرهما.

بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية استمرّت التحويلات بشكليهما المذكورين، ولكن نشـأت إلى جانبهما استثمارات رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات في فلسطين من خلال شركات كشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، وشركة الاستثمار العربية الفلسطينية (أبيك)، وشركة السـلام العالمية للاسـتثمار، وغيرها. ورغم الانطباع الشائع بأن اقتصاد فلسطين يعتمد بشكل أساسي على الدعم الأجنبي، فقد تبين أنه منذ تسعينيات القرن الماضي بأن نسبة مساهمة الشـتات الفلسطيني من الاستثمارات والمسـاعدات قد بلغت ٪74 عام 1996، و٪95 عـام 1997 (حنفي، 2001، ص: 201). وقد جاءت هذه المسـاعدات من الشتات الفلسطيني من الأردن ومصر بنسبة أكبر من تلك التي أتت من الشتات الفلسطيني في دول الخليج العربي، والأمريكيتين، وأوروبا (حنفي، 2001، ص: 203).

إلى جانب التحويلات والاستثمارات والمساعدات، تم أيضًا العمل على جذب الطاقات العلمية لفلسـطينيي الشـتات من أجل الخدمة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال برنامج شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات (باليستا) الذي أنشأته السلطة الوطنية الفلسـطينية عام 1998، ومشروع نقل المعرفة عبر المغتربين (Tokten) الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عـام 2000 وتضمن جلب طاقات علمية متخصصة في مجالات شتى للخدمة في الاقتصاد الفلسطيني.

تواجه اسـتثمارات الشتات الفلسطيني عقبات تتعلق بعدم الاستقرار السياسي، مما يخلق حالـة من عدم اليقين عند بعض رجال الأعمال، كما أن هنالك غيابًا نسـبيًّا لخطة لاجتذاب رجال الأعمال من دول الخليج والأمريكتين وأوروبا للاسـتثمار في فلسـطين. وبالنسـبة للقدس يغيب وجود خطة خاصة لدى الشـتات الفلسـطيني رجال أعمال ونوادٍ وجمعيات من أجل مواجهة محو اقتصادها وتثبيت وجود أهلها فيها.

رابعًا: الروابط مع فلسطينيي الداخل

يــدور البحث الأكاديمي حول هذا العنوان حول عنوانين: يتعلق أولهما بطبيعة الروابط الاقتصادية بين فلســطينيي الداخل وبين القدس الشرقية، والثاني يتعلق بالســؤال عما إذا كانت التجربة الاقتصادية لفلســطينيي الداخل تمثل نموذجًا يمكن للفلسطينيين في القدس الشرقية اقتفاؤه على طريق الاستقلال النسبي عن اقتصاد الاحتلال.

فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية، فإنها تتسـم بطابعها الأحادي الاتجاه من فلســطينيي الداخــل تجاه القدس، حيث إن القــدس هي محط رحلاتهم للصــلاة والتجول في رحابها والتســوق في أســواقها، خاصة البلدة القديمة منها. وتقوم الحركة الإســلامية في الداخل بتنظيم رحلات أســبوعية إلى القدس. والقدس هي مكان العمل والإقامة المديدة للآلاف من المحامين والمهندســين والمحاســبين والمخمنــين ومخلصي الضرائــب ووكلاء التأمين والأكاديميين وغيرها من مهن فلسطينيي الداخل في القدس الشرقية.

وفي القدس، يعمل فلســطينيو الداخل في المؤسســات الإسرائيلية الرســمية من فروع الوزارات الإسرائيلية، ومؤسسات التأمين الوطني، ومكتب وزارة الداخلية ومكتب العمل وغيرها، وفي البلدية الإسرائيليــة للمدينة والمراكز الجماهيرية المتعاونة معها. كما يعملون في القطاع الخاص المهني. وفي أســواق القدس يجد المرء أيضًا المنتجات الغذائية لفلســطينيي الداخل.

في المقابل، تتركز الأنشــطة الاقتصادية للفلسطينيين المقدسيين على جانب محدود يتعلق بالسياحة الداخلية نحو المدن الساحلية التي يقطنها فلسطينيون كيافا وحيفا وعكا، لاسيما في الأعياد وأيام العطل، حيث يمتزج التنزه مع تناول الطعام في مطاعمها، والمبيت في فنادقها. كما أن هناك سياحة فلسطينية مقدسية لاسيما من المسيحيين نحو الناصرة وغيرها من المواقع المسيحية المقدسة في الداخل.

أما فيما يتعلق بنموذج التنمية بين فلسطينيي الداخل وإمكانية سحبه على القدس الشرقية،

فإن هنالك جدلًا أكاديميًّا يدور باتجاهين: يتمثل **أولهما** فيما إذا كان اقتصاد الداخل مستقلًا نسبيًّا عن الاقتصاد الإسرائيلي، أم أنه مجرد اقتصاد إسرائيلي بوجوه عربية؟ عبّر ساري حنفي عن هذا الجدل بعنوان ملفت لأحد فصوله: «اقتصادات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل: اقتصاد عربي في إسرائيل أم اقتصاد إسرائيلي؟» (حنفي، 2001، ص. 159). أما رجا الخالدي فكان حاسمًا إذ اعتبر بلغة جورج العبد عنه أن اقتصاد فلسطينيي الداخل يمثل «وحدة اقتصادية إقليمية» (العبد، 1989، ص: 329)، ورأى الخالدي بأن هذا الاقتصاد يماثل اقتصاد العالم الثالث أكثر ما يمثل جزءًا من الاقتصاد الإسرائيلي، بل إنه «اقتصاد عالم ثالث في إسرائيل» (الخالدي، 1989، ص: 53). هذه هي المسألة الأولى في الجدل الأكاديمي حول هذا العنوان، فيما تتعلق **المسألة الثانية** بسؤال إذا ما كان اقتصاد القدس قادرًا لأن يصبح اقتصادًا مستقلًا نسبيًّا عن الاقتصاد الإسرائيلي.

في دراسته المذكورة، يتطرق الخالدي (1989) إلى قطاعات الزراعة، والتعليم، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والبناء والتشييد، ويتحدث عن جوانب الاستقلالية لديها، المترافقة مع تهديدات ناجمة عن وجود فروع صناعية وتجارية وللبنوك الإسرائيلية في القرى والمدن العربية، وتغلغل الرأسمال اليهودي في الداخل الفلسطيني مباشرة ومن خلال مشاريع التعاقد من الباطن، كما يتطرق إلى أن النجاحات الاقتصادية هي نجاحات فردية، وأنه لا يوجد هنالك ترابط بين وحدات الاقتصاد (الخالدي، 1989، ص: 49 – 81).

وكما يبدو، فإن الخالدي يعتبر اقتصاد فلسطينيي الداخل «وحدة اقتصادية إقليمية» لمجرد تشابهه مع اقتصاد العالم الثالث أكثر من تشابهه مع الاقتصاد الإسرائيلي. **السؤال الغائب** هنا يتعلق بعملية المحو التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، بدءًا من عام 1948، وإلى أين وصلت، وما هي أدوار كل من الحكومة ومؤسساتها والرأسمالية الاستيطانية في تنفيذها بحيث أصبحت المواد الخام لكل ما ينتج من فلسطينيي الداخل إسرائيلية، بما في ذلك مواد البناء للتشييد وسواها، وذلك في ظل السيطرة الإسرائيلية على غالبية الأرض ومواردها الطبيعية، والتوسع اليومي في بناء المستعمرات الجاري حتى اليوم خاصة في

النقب، دون أن تسلم منه أيضًا أراضي المثلث والجليل، وكذلك الأحياء الفلسطينية في المدن المختلطة.

بناءً على ما تقدم، يستنتج ساري حنفي أن نجاح فلسطينيي الداخل الاقتصادي لم يتعد خلق تركزات اقتصادية (Niches) في مجالات محددة مثل البناء والخياطة والنسيج والألبسة وصناعة الخشب والصناعات الغذائية، تعتمد في غالبيتها على المواد الخام الإسرائيلية، كما أن بعضها يمثل تعاقدات من الباطن مع شركات إسرائيلية، أو يتم بشراكات فلسطينية – إسرائيلية، وإذا ما كان هناك استقلال فهو يتركز نسبيًّا في الزراعة والورشات الصغيرة وقطاع الخدمات كما ينقل حنفي عن عزيز حيدر (حنفي، 2001، ص. 162 – 165).

هل يستطيع اقتصاد القدس الشرقية خلق تركزات اقتصادية على غرار فلسطينيي الداخل تشمل شراكات إسرائيلية - فلسطينية، ومشاريع تعاقد من الباطن، وأخرى مستقلة محدودة؟

في مقاربة الإجابة على هذا السؤال، يجدر البدء بالإشارة **أولًا إلى** الفرق النسبي في التعامل الإسرائيلي بين فلسطينيي الداخل والمقدسيين. الأوائل يتم التعامل معهم كمواطنين، وإن بدرجة ثانية، أما المقدسيون فيتم التعامل معهم على أنهم «مقيمون دائمون في أرض إسرائيل» ما يعطيهم مكانة أدنى من فلسطينيي الداخل، وهو الأمر الذي يقلل من فرصهم للنفاذ لعمل شراكات اقتصادية مع الإسرائيليين دون أن يلغيها، ولكنه قد لا يقلص من فرص التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية، كما لا يقلص بعض جوانب الاعتماد على الذات التي ستجري الإشارة إليها. **ثانيًا**، مناطق الداخل في الجليل والنقب والمثلث أوسع بما لا يقاس من القدس الشرقية، ولديها موارد طبيعية لا تتوفر في القدس الشرقية، وهو الأمر الذي يوسع من فرص نشوء تركزات اقتصادية في الداخل ويقلص من إمكانية نشوئها في القدس الشرقية أخذًا بعين الاعتبار نقص الرساميل في القدس قياسًا بالداخل، وافتقاد قدرة الاقتصاد المقدسي على التشغيل بالمقارنة مع القدرة على التشغيل المتوفرة نسبيًّا لاقتصاد الداخل.

لا يبدو أن طريق الداخل يمثل النموذج لبناء اقتصاد القدس، وإن كان من الممكن الاستفادة من مثابرة رجال الأعمال في الداخل وعصاميتهم، ولكن الأمر في القدس الشرقية يحتاج إلى بناء اقتصاد يوفّر مقومات الصمود وتثبيت الوجود وبناء القواعد اللازمة لاستقلال مستقبلي، لا مجرد نجاحات رجال أعمال، وهذا له نموذج آخر تتطرق له هذه الورقة في قسمها الأخير.

خامسًا: الروابط مع العالمين العربي والإسلامي والعالم، والأمم المتحدة

هناك فجوة كبيرة بين الالتزامات السياسية للعالمين العربي والإسلامي تجاه القدس، وبين دعم صمود المقدسيين في القدس وثباتهم. في هذا الإطار، تعتبر فترة اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة التي انبثقت عن قمة بغداد عام 1979 نسبيًّا وردية لدعم القدس وفلسطين، قياسًا بما أصبح عليه الدعم اللاحق، لاسيما بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994؛ إذ خصصت اللجنة موازنات لدعم مشاريع التعليم، والإسكان الجماعي، والبلديات، والتنمية الاجتماعية، والزراعة، والكهرباء، والعناية الاجتماعية، والصناعة، والصحة، والبيوت المهدومة، والماء، وشراء الأراضي، والأوقاف والدراسات بقيمة 137,537,990 دينار أردني لكل هذه القطاعات في فلسطين والقدس في الفترة من 1979 إلى 1985 (المكتب الفني للجنة المشتركة، 1986).

منذ ذلك الحين، صارت ترصد تخصيصات مالية للقدس لا يصرف منها في النهاية إلا النزر اليسير. ففي عام 2008 مثلًا قرر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة سرت الليبية تخصيص مبلغ يتراوح بين 150 – 500 مليون دولار لدعم القدس، وعلّق وزير الخارجية الفلسطيني في حينه بأن هذا المبلغ هو مبلغ زهيد مقارنة بـ17 , 4 بليون دولار صرفتها الحكومات والمنظمات الاستيطانية الصهيونية على المدينة. وفي العام التالي قررت قمة الدوحة صرف مبلغ 330 مليون دولار لفلسطين، قدم منها فعليًّا مبلغ 19 مليون جاءت من السعودية ومصر والسودان (Salem,2010, p: 66). وفي عام 2023 عقد في رحاب الجامعة العربية

مؤتمر خاص لدعم القدس شـارك به الباحث، وقُدمت فيه خطط فلسـطينية شاملة لدعم المدينة من جميع النواحي، وهكذا. كما وأنشـأت منظمة المؤتمر الإسـلامي (منظمة التعاون الإسلامي لاحقًا) وكالة بيت مال القدس عام 1998 وذلك بمبادرة من الملك المغربي الحسن الثاني رئيس لجنة القدس في المؤتمر. ومع الزمن باتت موازنة الوكالة مقتصرة على ما ترصده المملكة المغربية من مبالغ لها، وتصدر الوكالة تقارير دورية شفافة عن مصادر ومبالغ تمويلها وأوجه الصرف لهذه المبالغ. وتقوم دول عربية وإسـلامية منفردة أيضًا بتقديم مسـاعدات مالية للقدس، منها قطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا. وشـملت برامج الدعم العربية والإسلامية في فترات مختلفة مشاريع للإسـكان والترميم والتعليم والصحة والحفاظ على التراث الديني والحضاري للقدس، ودعم المشـاريع الصغيرة، ورعاية المواهب الشـبابية وغيرها، وتميزت غالبية برامج الدعم بغياب المبالغ الثابتة وضعف الشفافية.

حاولت منظمات عربية وإسـلامية – ولا تزال تحـاول – تخصيص أموال لدعم القدس ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي الكويتي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، وصناديق عربية وإسـلامية أخرى تقوم بمشـاريع شـتى في القدس، بعض منها بشـكل مستقل، وبعض آخر من خلال دعم منظمات أهلية تعمل في المدينة، وبعض ثالث بالتعاون مع مؤسسات تمويلية فلسـطينية كمؤسسة التعاون، وصندوق ووقفية القدس. وتبقى هذه المشـاريع على أهميتها أدنى من مستوى توقعات فلسـطين، ولا تساوي شيئًا كبيرًا بالقياس مـع ما تصرفه الصهيونية في المدينة. عوضًا عن ذلك فإن هذه الأموال توجه لدعم قطاعات القدس ومؤسسـاتها وهو أمر مهم، ولكن يبقى الغائب الأكبر هـو عدم دعم المجتمعات المحلية المقدسية ومواقعها الجغرافية المختلفة من أجل تعزيز صمودها، وكذلك لبناء ركائز إنتاجية تمكنها من الاعتماد على الذات بدلًا من الاستمرار في تلقي حقن الدعم (سالم، صيف 2020، ص: 63 – 64).

بالنسـبة للدعم الدولي، فقد اقترن بالعملية السياسـية ومواقف الدول الغربية المختلفة منها، وبالإجمال فقد أجلت دول العالم الغـربي الدعم للقدس بداية حتى نهاية عام 1999،

وهو التاريخ الذي كان من المفترض أن يتم فيه التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تكون القدس الشرقية في إطارها عاصمة دولة فلسطين. وحين لم يتحقق ذلك الهدف حتى عام 1999، فقد قررت الدول الغربية الاستمرار في عدم توجيه الدعم للقدس إلى حين أن يحسم وضعها في المفاوضات التي تلت سقف عام 1999، وظل الاتحاد الأوروبي على هذا الموقف حتى عام 2010 حين نفد صبره من المماطلة الإسرائيلية في التوصل إلى حل يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. لذا قرر الاتحاد الأوروبي في ذاك العام البدء بصرف عشرة ملايين يورو على مشاريع في القدس الشرقية، وهو مبلغ زهيد، ورغم ذلك فقد قسم بين المؤسسات الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، والمؤسسات الأوروبية، ومؤسسات الأمم المتحدة التي لها فروع في القدس الشرقية. ولحقت دول أوروبية مثل بلجيكا، والدنمارك والنرويج حيث قدمت والاتحاد الأوروبي مساعدات بناء غرف صفية ومساعدة المستشفيات الفلسطينية ودعم المشاريع الصغيرة، ومشاريع الإسكان، هذا إلى جانب برامج تتعلق بمراقبة تطور الاستيطان ومصادرة الأراضي، وانتهاكات حقوق الإنسان. وكذلك دعم وتمويل الخطط القطاعية للقدس.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر وكالة التنمية الدولية الأمريكية، فقد استمرّت بعد عام 1999 على سياستها السابقة بعدم تخصيص مبالغ خاصة للقدس، ولكنها في المقابل قبلت بشمول القدس من خلال المشاريع المشتركة لمنظمات إسرائيلية وفلسطينية معًا تسعى لتعزيز التعايش وبناء السلام بين الشعبين، وكذلك من خلال شمول القدس في المشاريع التي تقدمها مؤسسات فلسطينية مركزها في الضفة ولكن لها فروع في القدس الشرقية (Salem, 2010,p: 63 – 69؛ سالم، صيف 2020، ص: 63 – 64). على أن كل هذه المشاريع لا توازي الدعم المقدم من المنظمات الأفنجيلية والمسيحية الصهيونية لتكريس السيطرة الصهيونية على مدينة القدس الشرقية، ودعم مشاريع المنظمات الاستيطانية الصهيونية فيها، وهو ما يتطلب بحثًا آخر.

إلى جانب مشاريع الاتحاد الأوروبي ودوله، ومشاريع الولايات المتحدة الأمريكية، هناك أيضًا مشـــاريع لمنظمات غير حكومية أوروبية وأمريكية وكندية وأسترالية لا تعد ولا تحصى تعمل كل منها وفق أجندتها السياسية والفكرية المتضاربة، وينفذ بعضها المشاريع في القدس بشـــكل مباشر، أو عبر التعاون مع منظمات محلية فلسطينية في المدينة. عوضًا عن ذلك هناك المشاريع الكنسية الخاصة بتحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية للمسيحيين في البلاد المقدسة. وهناك مشاريع الأمم المتحدة وبرامج منظماتها المختلفة ذات الفروع في المدينة، وكان لبرامج الأونروا منها أن تتوقف في المدينة عن تقديم الخدمات للاجئين بعد حظر نشاطها في المدينة وإغلاق مقرها ومدارسها من قبل سلطات الاحتلال.

المستقبل: اقتصاد إسرائيل أم اقتصاد فلسطيني في القدس؟

هل سيتمكن الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية من التغلب على عملية المحو الصهيونية الجارية له، ولإحلال الاقتصاد الصهيوني مكانه؟. وهل يمكن تحريك العناصر الذاتية الفلسطينية لاقتصـــاد قدس – 1، بالعلاقة مع اقتصـــاد قدس – 2 في نطاق محافظة القـــدس، وبالعلاقة مع الاقتصاد الفلســـطيني ككل، ولاجئي ونازحي القدس، وفلسطينيي داخل الخط الأخضر. هل يمكن تحريـــك كل هذه لمواجهة عملية المحو؟ وضمن أية إســـتراتيجية؟ وما هي أدوار العالمين العربي والإسلامي والعالم في تقديم دور الرديف الداعم والمساند لهكذا إستراتيجية؟

تقوم الإستراتيجية المقترحة لمواجهة المحو الاقتصادي على ركيزتين: تتعلق الأولى منهما بتثبيت الوجود الفلسطيني واقتصاده في المدينة بوصف ذلك عملية مستمرة من خلال التنمية المنبثقة والمبنية على المجتمع المحلي. فيما تتعلق الثانية بتجنيد طاقات المجتمع الفلسطيني ككل في الداخل والخارج للانخراط في تنفيذ هذه العملية وتقديم كل مســـاهمته في تنفيذها. وبعد بلورة وتوفير هاتين الركيزتين يمكن التوجه لطلب الإســـناد العربي والإســـلامي والعالمي لدعم أجندتنا التي قمنا بإعدادها بشكل مستقل.

تنطلق فكرة التنمية المبنية على المجتمع المحلي من فكرة تجنيد وتعبئة الطاقات الذاتية من

أجل التنمية بدلًا من انتظار المساعدات، وبحيث يكون الناس بتشاركهم في العمل معًا في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية هم فاعل التنمية، وهم موضوعها في الوقت ذاته. يتطلب هذا الأمر احترام التنوع وتشكيل فرق العمل التنموية في كل مجتمع محلي بحيث تضم كل المتنوعين دون إقصاء، مع إيجاد آليات تشاركية للتخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ والتقييم، وآليات لحل الخلافات من خلال الحوار المعمق والممنهج.

يخلق منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي، حالة ثقة بالعمل الجماعي، تؤدي إلى نشوء قدر معين من السيادة الشعبية من أسفل في مواجهة السيادة الإسرائيلية المفروضة، وتعزيز الاعتماد على الذات، وتقليص استهلاك المنتوجات الإسرائيلية بالتدريج على طريق التوقف عن استهلاكها، وعدم انتظار المساعدات، ولا انتظار الانخراط في مبادرات فردية هادفة لتحقيق الثروة لأفراد على حساب المجموع. وبهذا كله يختلف منهج التنمية المبني على المجتمع المحلي عن برامج التنمية القطاعية والعنقودية والمكانية في أمرين: أولهما، أن هذه الأخيرة تقوم على التخطيط من أعلى، فيما يبدأ منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي بالتخطيط من أسفل وبمشاركة كل التنوعات، أما ثانيهما فيقوم على أن وجهة تلك الخطط هو الحصول على التمويل من جهات مانحة أولًا على أن يتلو ذلك التنفيذ. أما منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي فيقوم على مبادرات الناس وتحفيز الإمكانات المحلية دون انتظار التمويل الخارجي. هذا، ويشمل منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي تنمية القطاعات بشكل عنقودي داخل كل مجتمع محلي، كما ويشمل التنمية المكانية لكل مجتمع محلي. أي إنه منهج قادر على دمج كل مقاربات التنمية الأخرى واستيعابها في إطاره.

وفي ظل عدم إمكانية أن يحقق منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي لوحده الاستقلال الوطني، فإنه يؤسس لذلك على المدى الأبعد بترافقه مع أشكال المقاومة المناسبة الأخرى، ويمكن لهذا المنهج أن يركز في البداية على تثبيت وجود الإنسان ووجود اقتصاده، وإيجاد مصادر تشغيل له داخل هذا الاقتصاد بدلًا من التوجه إلى سوق العمل الإسرائيلية. تثبيت الوجود هذا هو عملية مستمرة يوميًّا وبمثابرة ودون انقطاع أو توقف بحيث تراكم

الإنجازات يومًا بعد يوم أيضًا. بهذا المعنى فإن عملية تثبيت الوجود ليست مجرد ردة فعل على المحو الاحتلالي الإحلالي، ولكنها تتجاوز ذلك بكونها عملية تنمية للإنسان (التنمية البشرية) والأرض ومرافق الاقتصاد بما يؤدي إلى تعزيز ثقة الإنسان بقدراته، وبالتالي تعزيز تثبيت وجوده على أرض وطنه.

في عملية كهذه لا يجدر أن تكون هناك شمولية لكل المجالات كما كانت تقول مناهج التنمية القديمة (اشتية، 2019، ص: 16)، بل يكفي التركيز على محور أو أكثر يمثل قوة المجتمع المحلي، فهذه سلوان مثلًا تركز على تطوير مشاريع زراعية مكثفة تنتج النوعي والأكثر من أصغر المساحات الزراعية، وهذه قريتا الكعابنة والجهالين تركزان على الثروة الحيوانيّة والمنتجات المترتبة عنها، وهذه وادي الجوز تركز على الصناعة، وباب الساهرة تركز على الحاضنات التكنولوجية، والبلدة القديمة تركز على إنعاش الحرف التقليدية بطريقة محدثة. وهكذا، بطريقة تعزز نقطة قوة لكل موقع وبمبادرات محلية منطلقة منه.

ويقوم منهج التنمية المبنية على المجتمع المحلي في التطبيق على رافعتين: أولاهما هي إطلاق الطاقات المجتمعية الجماعية، والثانية هي استغلال الهوامش المتاحة كما ورد. ومن خلال الثانية يمكن التسلل من ثغرات تتيحها القوانين والأنظمة السارية والمفروضة من أجل تحقيق الأهداف الجماعية للمجتمع المحلي، حيث إن هذه القوانين لا تمنع مثلًا إقامة التعاونيات سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية. كما يمكن حسب نظام التنظيم الهيكلي أن ينجح موقع سكاني في استحصال ترخيص لمشروع إسكان جماعي إذا ما تمت الموافقة والتوقيع عليه من قبل كل سكان الموقع، وتعزيز النشاط الفندقي، وبرامج السياحة كما ورد، وهكذا.

ويمكن لفلسطينيي الداخل، وفلسطينيي قدس – 2، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والاقتصاد الفلسطيني، وفلسطينيي الشتات الانخراط في هذه العملية، الأوائل من خلال التسوق في القدس الشرقية وتناول الطعام في مطاعمها، والإقامة في فنادقها، وتنظيم أفواج السياحة الداخلية بشكل دائم نحوها، والترويج للمنتجات المقدسية مقابل المنتجات

الإسرائيلية، والأهم الاستثمار في المجتمعات المحلية المقدسية وبشكل مشترك مع أهاليها.

أما فلسطينيو قدس – 2، فلهم دور في نقل تجربة التنمية المبنية على المجتمع المحلي إلى مواقع قدس – 2، مما سيعزز التماثل بين تجربتي البناء الاقتصادي بين قدس – 1 وقدس – 2، على طريق تحقيق التكامل بينهما على مستوى المحافظة من خلال مشاريع مشتركة بينهما بغض النظر عن مكان تنفيذها سواء في مواقع قدس – 1، أو قدس – 2. وتعزيز عملية تسويق منتجات المجتمعات المحلية من قدس – 1 في قدس – 2، وهكذا.

وللسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني دور في هذه العملية من خلال تعزيز ارتباط القدس بالاقتصاد الفلسطيني، وزيادة توجه المقدسيين للاستثمار فيه، هذا إضافة لضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بدور المنظم للمساهمات الفلسطينية في تعزيز اقتصاد القدس الشرقية، سواء من باقي المحافظات الفلسطينية، ومن قدس2، ومن فلسطينيي الداخل والشتات، وفي تنظيم تسويق منتجات القدس في بقية فلسطين.

وأخيرًا، فإن للاجئي فلسطين ونازحيها – بما فيها القدس – وكذلك الجاليات الفلسطينية في العالم، دور في تعزيز الاستثمار في القدس، وشراء وتسويق المنتجات المقدسية، والترويج لها في مختلف أنحاء العالم، مقابل حملات يتم القيام بها من أجل مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية وسحب الودائع والاستثمارات من داخل إسرائيل.

وبعد توفير كل ما تقدم من اعتماد على الذات، وتطوير الخطط والممارسات الاقتصادية الخاصة، يمكن التوجه إلى العالمين العربي والإسلامي والعالم لطلب تلقي الدعم لتنفيذ بعض جوانب خطط المجتمعات المحلية المقدسية، أي بطريقة «جعلهم يشاركون في مشروعنا، لا أن نشارك نحن في مشروعهم المحدد لنا بدوننا» كما عبّر عن ذلك خبير تنمية المجتمع المحلي روبرت تشامبرز (Holland, Blackburn and Chambers, 1998).

بهذا كله يمكن مواجهة عملية المحو البشري والاقتصادي والاجتماعي، وتثبيت وجود الفلسطيني المقدسي في أرضه.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- اشتية، محمد. (2019). فلسطين: منظور تنموي جديد. بكدار – المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار.
- ألغازي، غادي. (2012). «شركة ماتركس في بلعين: الرأسمالية الاستيطانية في الأراضي المحتلة». في «حنفي، ساري وآخرون (محررون). **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 619 – 641».
- الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). (2013). الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك. نيويورك وجنيف.
- بابادجي. رمضان، وشميليه – جاندرو. مونيك، ودو لابراديل. جيرو. (1997). حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بشير، نبيه. (خريف، 2021). «التهويد المستحدث – الاستطباق الإثني بقيادة الدولة في عصر النيوليبرالية». مجلة قضايا إسرائيلية. العدد (83). ص: 70 – 83.
- تماري، سليم. (1996). مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- جبور، جورج. (1970). الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). كتاب القدس الإحصائي السنوي 2024. رقم «25». رام الله – فلسطين.
- حنفي، ساري (2001). هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات المقدسية.
- حنفي، ساري. (1997). بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الخالدي، رجا. (1989). «اقتصاد الفلسطينيين العرب في إسرائيل». في «العبد، جورج. **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة التعاون الفلسطينية. ص: 49 – 81».
- الدقاق، إبراهيم. (1989). «التنمية بالجهد الذاتي: إستراتيجية من أجل البقاء». في «العبد، جورج. **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ومؤسسة التعاون الفلسطينية. ص: 291 – 313».

- دولة فلسطين. (2021 – 2023). الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال. رام الله– فلسطين.

- دولة فلسطين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2020). الخطة التنموية المكانية الإستراتيجية لمحافظة القدس. رام الله – فلسطين.

- ذوقان، رانيا زكريا. (خريف، 2023). «مخطط مركز المدينة، تهويد بحجة التطوير». **مجلة المقدسية**. العدد (20). ص: 153 – 181.

- سالم، وليد. (شتاء، 2024). «القدس الشرقية بعد احتلال عام 1967: سياسات الإلحاق والدمج في الهامش، بموازاة سياسات الإبادة والتفريغ». **مجلة المقدسية**. العدد: (21). ص: 149 – 189.

- سالم، وليد. (ربيع، 2022). «تخوم القدس: مقولة التعايش بين الاستحالة ودور مسحوق التجميل». **مجلة المقدسية**. العدد (14). ص: 11 – 43.

- سالم، وليد. (صيف، 2020). «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي، المفاهيم والأدوات». **مجلة المقدسية**. العدد (7). ص: 89 – 119.

- سالم، وليد. (1997). حق العودة: البدائل الفلسطينية. القدس: بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- أبو ستة، سلمان حسين. (1996). حق العودة للفلسطينيين: حق مقدس وقانوني وممكن أيضًا. مجلة المستقبل العربي، المجلد (19). العدد (208). ص: 4 – 38.

- سمارة عادل. (1990). التنمية بالحماية الشعبية. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.

- سمارة، عادل. (1975). اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق. القدس: منشورات صلاح الدين.

- شفير، غرشون. (2003). «الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني». في «شلحت، أنطوان – محرر. **ذاكرة، دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل**. رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

- صايغ، فايز. (1989). «الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب والإفقار». في «العبد، جورج. **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة التعاون الفلسطينية. ص: 265 – 291.

- صايغ، فايز. (1965). الاستعمار الصهيوني في فلسطين. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

– العبد، جورج. (1989). «خلاصات واستنتاجات». في «العبد، جورج. **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة التعاون الفلسطينية. ص: 327 – 339.

– عبد الله، سمير. (1987). «تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني». **مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم**. العدد: (86). ص: 05 – 42.

– غانم، هنيدة، ودكور، عازر (محرران) (2018). إسرائيل والأبارتهايد، دراسة مقارنة. رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

– فرسون، سميح. (تموز 1975). «جنوب إفريقيا وإسرائيل: علاقة خاصة». **مجلة شؤون فلسطينية**. العدد (71). ص: 151.

– المكتب الفني للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة. (1986). تقرير عن عمل اللجنة 1979 – 1985. عمان: أسير.

– الملتقى الفكري العربي. (1984). مقررات مؤتمر التنمية من أجل الصمود 1981 – 1982. القدس.

موقع معهد القدس لبحث السياسات: https: / /jerusaleminstitute.org.il /ar / /

– أبو النمل، حسين. (1988). الاقتصاد الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– الهندي، عليّان. (صيف 2024). «أبعاد الخطة الخمسية لتهويد التعليم في القدس (2024 – 2028)». **مجلة المقدسية**. العدد (23). ص: 93 – 109.

– وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية، وجامعة القدس. الخطة الإستراتيجية القطاعية للقدس، 2018 – 2022.

– وزارة شؤون القدس. (2021). خطة عنقود العاصمة التنموي. فلسطين.

English References

– Holland, J., Blackburn J., and Chambers, Robert. (1998). Whose Voice: Participatory Research and Policy Change. Intermediate Technology Publications.

– Hadawi, Sami. (1988). Palestinian Rights and Losses in 1948. London: Saqi Books.

– Jerusalem Institute for Policy Research. (2024). Jerusalem Statistical Yearbook 2024.

– Nahoum, Fluer Hassan. (2020 – 2021). Several Articles about Jerusalem and the United Arab Emirates – Israel Relations. www.jpost.com

– Nakhleh, Khalil. (2011). Palestine: Open to Business. Trenton, NJ, USA: The Africa

World Press, and the Red Sea Press.

- Nkrumah, Kwame. (1965). Neo – Colonialism, the Last Stage of Imperialism. London: Thomas Nelson and Sons Ltd.

- Pipes, Daniel. (2017). «A New Strategy for Israeli Victory». www.commentary.org

- Salem, Walid. (2010). Jerusalem: Monitoring Report and a Human Security Community Based Agenda for Change. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development.

- Shafir. Gershon and Peled. Yoav. (2000). The New Israel: Peacemaking and Liberalization. Boulder: Westview.

- The Jerusalem Institute for Policy Research. (2024). Jerusalem Statistical Yearbook. Jerusalem.

- Smotrich, Bezalel. (2017). The Decisive Plan. Shiloah Center.

- Zureik, Elia. (1979). The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul.

- Zureik, Elia. (1996). Palestinian Refugees and the Peace Process. Washington, D. C: Institute for Palestine Studies.